الصندوق الاجتماعى ودوره فى تمويل نشاط تسمين الماشية بمحافظة أسيوط

د/ شهنار عيد محمود موسى[1] د/ منى محمود إبراهيم المصرى*

الملخص والتوصيات والنتائج

أدى الإصلاح الاقتصادى والمؤسسى وتحرير الاقتصاد المصرى والسريان فى نظام الخصخصة والحرية الاقتصادية والتى فرضتها الظروف المحلية والعالمية من ناحية والتكتلات الاقتصادية والتجمعات السوقية، آثار مجتمعية وفردية على مفردات المجتمع بصفة عامة، وشباب الخريجين ومحدودى الدخل من الريفيين بصفة خاصة ربما يمكن القول عن بعضها بأنها آثار سلبية متمثل بعضها فى تخلى الدولة عن الالتزام بتعيين شباب الخريجين من ناحية والاستغناء عن بعض العاملين مبكراً من ناحية أخرى، أدى إلى ارتفاع فى معدلات البطالة، إلغاء الدعم عن معظم مستلزمات الإنتاج إن لم يكن جميعها وما يترتب عليه من ارتفاع فى تكاليف المعيشة لمسايرة الأسعار المحلية للعالمية، ولمعالجة وتخفيف هذه الآثار وغيرها من جراء التغيير السياسى أنشأت الدولة الصندوق الاجتماعى كأحد آليات تخفيف سلبيات التحرر الاقتصادى والإصلاح المؤسسى بالإضافة إلى المساهمة فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية للدولة، ومن منطلق ما توصى به الدراسات السابقة ومن أراء القائمين على الصندوق الاجتماعى نحو عمل الدراسات الميدانية بصفة عامة وفى صعيد مصر بصفة خاصة تأتى أهمية تلك الدراسة أيضاً، ورغم ما يقوم به الصندوق الاجتماعى للتنمية من تقديم قروض لمختلف الأنشطة الزراعية لمختلف الفئات المجتمعية وعلى رأسها شباب الخريجين ومحدودى الدخل وذلك لتخفيف الآثار المترتبة على انتهاج سياسة التحرر الاقتصادى والإصلاح المؤسسى والتى أهمها البطالة بصفة عامة، وبين شباب الخريجين بصفة خاصة، إلا أنه ما زالت هناك فجوة بين الأهداف المرجوة من قيام الصندوق والمحقق بالفعل فى معالجة تلك المشكلات التى تواجه كثيرا من الممولين لأنشطتهم الصغيرة وخصوصا شباب الخريجين فى الاستمرار فى الأنشطة القائمة، كما يشكو كثيرا من شباب الخريجين المقترضين من الصندوق من انخفاض مستوى الأربحية لمعظم المشروعات مما لا يكفى لسداد تكاليف القرض ومواجهة الحياة المعيشية كل هذه مشكلات جديرة بالدراسة.

وقد استهدف البحث التعرف على دور الصندوق الاجتماعى فى تمويل بعض الأنشطة الزراعية وتوفير فرص العمالة المختلفة لتلك الأنشطة مقارنةً بحجم البطالة القائم للوقوف على المحقق من دور الصندوق، وتوضيح هيكل العمل للصندوق وطريقة الإقراض وشروطه، كما استهدفت الدراسة التعرف على مشاكل بعض الأنشطة الممولة حيث اختير نشاط الإنتاج الحيوانى لأهميته النسبية بين الأنشطة المختلفة، كما استهدفت الدراسة التعرف على مقترحات حلول المشاكل التى تواجه المستثمرين من وجهة نظرهم، بالإضافة إلى التعرف على حجم العمالة التى وفرها نشاط التسمين للإنتاج الحيوانى، وحجم الإقراض المقدم بالنسبة للمشروع، واختبار فرضية نجاح الصندوق فى تمويل مشروع الإنتاج الحيوانى، كما استهدفت الدراسة التعرف على العوامل الاقتصادية والاجتماعية ذات الأثر على إنتاجية اللحوم الحمراء للمشروعات المقترضة من الصندوق وبالتالى على الاستثمار فى المجال، والتعرف على تكاليف الإنتاج المختلفة ودوال التكاليف للوقوف على الوضع الإنتاجى الأمثل، وبالتالى التعرف على كفاءة الإنتاج، وتحديد الحجم الأفضل للوزن اللازم لمعظمة الأرباح، والتعرف على بعد وقرب المستثمرين المنتجين من المرحلة الاقتصادية للإنتاج.

واعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة من الصندوق الاجتماعى للتنمية بالإضافة إلى بيانات بعض الدراسات والرسائل العلمية فى مجال الدراسة من ناحية، والبيانات الميدانية من واقع عينة دراسية باستخدام أسلوب جمع البيانات الميدانية من 1) استمارات الاستبيان الفردية للمستفيدين من نشاط تسمين الإنتاج الحيوانى بالمقابلات الفردية بقرى عينة الدراسة بمحافظة أسيوط، 2) أسلوب اللقاء الريفى العلمى السريع Rapid Rural Appraisal (RRA) لبعض

[1] مدرس الاقتصاد الزراعى –كلية الزراعة- جامعة الفيوم

* أستاذ الاقتصاد الزراعى المساعد-كلية الزراعة –

المستفيدين من الصندوق الاجتماعى لهذا النشاط بقرى عينة الدراسة، واللقاء الريفى السريع للمسئولين عن إدارة الصندوق بمحافظة الدراسة والمراكز المختارة بها.

واستخدمت الدراسة الأسلوب الإحصائى الوصفى والكمى حيث اعتمدت على النسب المئوية ومعدلات التغير، والتحليل الوصفى للمشكلة، وتحليل الميزانية الجزئية لوحدة التسمين والمشروع، مثل

القروض، معدل العائد على الجنيه المستثمر، دوال التكاليف المختلفة ومشتقاتها، ودراسة العوامل المؤثرة على إنتاجية اللحوم من وحدة التسمين والمشروع، ومناقشة أهم المتغيرات ذات الأثر على إنتاجية الوحدة والمشروع، بالإضافة إلى بعض التحليلات الإحصائية المستخدمة.

وتبين من الدراسة أن نحو 70% من القروض المقدمة من الصندوق للأنشطة الزراعية والريفية لمتوسط الفترة 2001-2003 قدمت لنشاط الإنتاج الحيوانى فى حين لم تأخذ بقية الأنشطة والمتمثلة فى التصنيع الزراعى، التصنيع الغذائى، الإنتاج الداجنى، والإنتاج السمكى، والمناحل سوى 30% من قروض الصندوق الاجتماعى المقدمة للأنشطة الزراعية والريفية وغيرها خلال متوسط الفترة 2001-2003.

كما أوضحت الدراسة أن هناك تطور سنوى فى قيمة القروض المقدمة لمشروعات الإنتاج الحيوانى وعدد تلك المشروعات وفرص العمالة التى توفرها سواء الدائمة منها أو المؤقتة وتم التعرض للتوزيع الجغرافى لقروض نشاط الإنتاج الحيوانى المقدمة من الصندوق الاجتماعى على مستوى محافظات الجمهورية، واختيرت محافظة أسيوط للدراسة الميدانية، واختير مركزى القوصية، الفتح عشوائيا وكذلك قرى الدراسة وتم إجراء اللقاء الريفى السريع وتجميع المبحوثين والمهتمين والمسئولين فى مجال الصندوق الاجتماعى بقرى عينة الدراسة وبنوك القرى بمواقع الدراسة. وأخذ مجتمع عينة الدراسة المقترضين لقروض تسمين إنتاج حيوانى من الصندوق والذى بلغ عددهم 52 حالة.

وتبين من الدراسة أن متوسط عدد المشروعات التى اقترضت من الصندوق على مستوى الجمهورية لمجالات الأنشطة الزراعية لمتوسط الفترة 2001 -2003 بنحو 7.063 ألف مشروعا حققت فرص عمالة دائمة ومؤقتة بمتوسط قدر بنحو 17.6 ألف فرصة عمل دائمة ومؤقتة على الترتيب لمتوسط تلك الفترة، كما بلغ عدد المشروعات للثروة الحيوانية منها نحو 6.1 ألف مشروع محققا نحو 3.7،2.19 ألف فرصة عمل دائمة ومؤقتة بقيمة قروض قدرت بنحو 85.3 مليون جنيه فى متوسط الفترة المدروسة لذا تظهر أهمية دراسة مجال التسمين للإنتاج الحيوانى بصفة خاصة، وبلغت قيمة المقدم لمجال الإنتاج الحيوانى من الصندوق الاجتماعى لمحافظة أسيوط والذى ما زالت فى فترة الإقراض – خمس سنوات – نحو 6.895 مليون جنيه لمتوسط الفترة 2001-2003، وبلغت العينة بقرى الدراسة نحو 52 مستثمر فى مجال تسمين الماشية منها نحو 45 مفردة ممثلون لنحو 86.54% من الإجمالى منتجون مستمرون، ونحو 7 مفردات يمثلون نحو 13.46 % من إجمالى العينة متعثرون.

وتبين من الدراسة أن نحو76.92% من العينة مؤهلات متوسطة وفوق المتوسطة، ونحو 3.85 %، 19.23% مؤهلات أقل من المتوسطة ويعرفون القراءة والكتابة، ومؤهلات عليا على الترتيب جميعهم فئة عمرية ما بين 30-40 سنة، مما يبين أنهم ذو خبرة فى الحياة العملية، وأن نحو 65.38% منهم ذكور، نحو 34.63% من المقترضين المبحوثين إناث.

كما أوضحت الدراسة أن مفردات العينة تمثلت معارفهم عن قروض التسمين من الصندوق من الأقارب، موظفى بنك القرية، الأصدقاء والمعارف، فرع الصندوق الاجتماعى بالمنطقة، الإعلان، مصادر أخرى، بأهمية نسبية قدرت بنحو 24%،20% 20% 16% 12%،8% من إجمالى تكرارات الآراء لمصادر المعرفة المذكورة على الترتيب.

كما أوضح نحو 77.8 % من المستثمرين المستمرون أنهم سوف يستمرون فى المشروع بوجود أو عدم وجود التمويل من الصندوق أو أى مصدر أخر للإقراض الإضافى، فى حين أوضح نحو 17.8% منهم أنهم على استعداد للاستمرار وهم فى حاجة ماسة إلى وجود مصدر تمويل يدعم المشروع وإلا حدث تصفية لبعض المشروع أن لم يكن معظمه، وقد أوضح 25 من المستثمرين أنهم قد شجعوا نظائرهم من الشباب فى الاقتراض من الصندوق لمجال التسمين.

وقد تبين أن نحو 50% من المستفيدين قد انتظروا أكثر من 6 شهور للحصول على القرض كما أوضح نحو 38.46% 7.69% 3.85% من المستفيدين انتظروا من نحو 3 شهور 6

شهور، أقل من 3شهور، أقل من شهر على الترتيب سالف الذكر. حتى تمكنوا من صرف المبالغ المقررة بعد موافقة الصندوق وتعتبر هذه مدة طويلة لصرف القرض وخصوصا أنها مبالغ بسيطة.

وقد تبين من الدراسة أن 34 مبحوث يمثلون نحو 75.6% من العينة يمتلكون هم أو الأسرة الكبيرة التى يعيشون فيها أرض زراعية لخدمة المشروع سواء كانت مملوكة أو مستأجرة أو خليطه وان للمزرعة تأثيراً عالى على الاستفادة من المشروع.

وقد تبين أن تكاليف شراء الحيوانات تعد عالية بالمقارنة بالتكاليف المتغيرة وإجمالى التكاليف حيث بلغ متوسط سعر شراء الحيوان وزن 190-200 كجم –الأحجام المناسبة للتسمين – نحو 1600 جنية بمتوسط سعر 8.25 جنية /كجم لحم حى قائم، وقد بلغت تكاليف شراء الحيوان نحو 55.6% من إجمالى التكاليف الإجمالية لدورة التسمين لوحدة الحيوان الجاموسى والمقدر تكاليفها الإجمالية بنحو 3082.5 جنية لوحدة التسمين الحيوانى، كما جاءت الأعلاف الخضراء، والعمالة والخدمة، والأتبان، سعر الفائدة على القروض، تكاليف المياه والكهرباء والنثريات لوحدة التسمين الجاموسى بأهمية نسبية قدرت بنحو 6.4%،6.16% 5.19% 1.46% 0.89% 0.48%، من إجمالى تكاليف الوحدة الحيوانية على الترتيب، كما سارت على نفس المنوال الأهمية النسبية لتكاليف الوحدة الحيوانية للتسمين البقري.

كما أتضح أن قيمة القرض مثلت نحو 59.7%، 59.53% من العائد للوحدة الحيوانية الجاموسى والبقرى على الترتيب، كما مثلت نسبة العائد بعد خصم القرض بنحو(17.6%-20.6%)، (17.7%-21.9%) للوحدة الحيوانية الجاموسى والبقرى على الترتيب، مما يعنى أن العائد على الجنية المستثمر بعد خصم القرض قد بلغ نحو 18، 19 قرشاً لوحدة التسمين الجاموسى البقري على الترتيب. وتعرضت الدراسة لتقدير دوال التكاليف لإنتاج اللحوم الحمراء بعينة الدراسة المقترضة من الصندوق الاجتماعي ومنها تبين أن الحجم الأمثل للإنتاج قدر بنحو 398.5 كجم/ للحيوان المراد تسويقه فى حين أن الأوزان التى تم تسويقها قد تراوحت أوزانها ما بين 380- 420 كجم، مما يشير إلي أن بعض المستثمرين ينتج في بداية المرحلة الاقتصادية وبعضهم ينتج دونها، كما بلغ الحجم الذي يعظم الأرباح بوزن يفوق 500 كجم، وقد تبين أن بعض المستثمرين قد وصلوا ببعض حيواناتهم إلي هذا الوزن.

وبدراسة العوامل المؤثرة فى العائد المتوقع على الاستثمار لوحدة التسمين أوضحت الدراسة أن لكل من ثمن شراء الحيوان والذي يدل على الوزن المناسب أثناء بداية مرحلة التسمين، قيمة القرض المقدم من الصندوق، قيمة العليقة المركزة من الأعلاف، تكلفة العمالة البشرية كمتغيرات مستقلة ذات أثر إيجابي معنوى إحصائيا على قيمة الناتج من اللحم وبالتالى على العائد المتوقع من الاستثمار لوحدة التسمين، كما أن انخفاض سعر الفائدة على القرض المقدم أثر إيجابى على إنتاج اللحم إذ تزيد قيمة إنتاج اللحم بانخفاض سعر الفائدة على الإقراض المقدم للمشروع الأمر الذى يمكن القول معه أن انخفاض سعر الفائدة على الإقراض ذو اثر إيجابى على عائد الاستثمار لتوافر العلاقة العكسية بين سعر الفائدة والعائد على الاستثمار، ولم تثبت معنوية العلاقة العكسية بين قيمة اللحم من التسمين وقيمة العليقة الخضراء وقد يرجع ذلك إلي أن زيادة العليقة الخضراء عن الحدود المطلوبة يؤدى إلي فقدان الحيوان فرصة استهلاك العليقة المركزة والتي تعطى لحما بطريقة وأسلوب تحويل أسرع وأكبر، كما ثبتت معنوية الأثر الإيجابي للمتابعة الدورية من الجهات المانحة والوسيطة (الصندوق الاجتماعي، بنك القرية) إذ باستمرار المتابعة يحافظ المستثمرون من شباب الخريجين على القرض واستخدامه ملتزمون بقيام المشروع الأمر الذي يعكس الأثر الإيجابي على إنتاج اللحم وقيمته وبالتالي العائد المتوقع على الاستثمار فى مجال تسمين الماشية فى المشروعات المقترضة من الصندوق الاجتماعي كما ثبتت معنوية الأثر الإيجابي لكل من وجود حيازة زراعية لخدمة المشروع لدى المستثمر أو أسرته الكبيرة التى يعيش فيها، مدة الخبرة بدورات التسمين السابقة وثبتت معنوية النموذج المقدر حيث قدرت قيمة ف بنحو 32.9، ومعامل التحديد بنحو 0.76، مما يعنى أن العوامل سالفة الذكر مسئولة بنحو 76% عن قيمة اللحم الناتج من الاستثمار فى المجال وبالتالي تحسين وزيادة العائد على الاستثمار. وأن نحو 24% ترجع لعوامل أخرى غير مقيسة بالنموذج.

وتبين أن نسبة صافى العائد للتكاليف الكلية بعد سداد نصيب الوحدة الحيوانية من القرض عن السنة – دورة التسمين – قد بلغت نحو 13.53%، 13.76%

الترتيب، كما أوضحت الدراسة أن صافى العائد لإجمالي الإيرادات بعد سداد نصيب الوحدة الحيوانية من القرض قد بلغ نحو 10.14%، 10.36% لوحدة التسمين الجاموسى البقري على الترتيب.

وتتلخص المشكلات التى تواجه المقترضين لتسمين الماشية من الصندوق الاجتماعى ومقترحات حلولها فيما يلي:

المشكلات	مقترحات الحلول
مستلزمات الإنتاج:	
1- نقص فى الأعلاف المركزة أحيانا وارتفاع أسعارها.	- توفير حصة ثابتة اختياريا بسعر مقبول عن طريق بنك التنمية والائتمان الزراعى بالاتفاق مع الصندوق الاجتماعى بدلا من القطاع الخاص وضرورة توفير الجودة. - أن يتفق المستثمرين المستفيدين من المشروع فى القرية الواحدة ويشترون أعلاف بالجملة لتخفيض التكلفة.
مستلزمات الإنتاج:	
1- نقص فى الأعلاف المركزة أحيانا وارتفاع أسعارها.	- توفير حصة ثابتة اختياريا بسعر مقبول عن طريق بنك التنمية والائتمان الزراعى بالاتفاق مع الصندوق الاجتماعى بدلا من القطاع الخاص وضرورة توفير الجودة. - أن يتفق المستثمرين المستفيدين من المشروع فى القرية الواحدة ويشترون أعلاف بالجملة لتخفيض التكلفة.
2- ارتفاع أسعار الأعلاف الخضراء فى مواسم الصيف.	ضرورة أن يوفر المستفيدين مساحات لزراعة الأعلاف الخضراء لتفادى ندرتها فى الصيف والعمل على خفض تكلفتها.
3- ارتفاع أسعار العمالة	أن يؤدى أصحاب المشروع العمالة اللازمة بقدر الإمكان بأنفسهم ولذا ينصح بأن يمنح القرض لأبناء الفلاحين والتى لديهم مقدرة على العمل وتتوافر لديهم خبرة فى مجال التسمين أو حيازة لخدمة المشروع.
مشكلات تمويلية :	
- انخفاض قيمة القرض	يجب أن تكون اكثر من 25-40 ألف جنيه حتى يمكن أن ينفذ بها مشروع أكبر فى ظل الحاجة الماسة للحوم واستيرادها وبالتالى يكون المشروع أكثر ربحية ومقدرة على السداد.
- قصر مدة القرض بالنسبة للاستثمار فى المجال.	- يقترح أن تكون هناك فترة سماح لا تقل عن 5 سنوات ويسدد بعد ذلك القرض على فترات طويلة تصل إلى 10 سنوات إذا لم تتنازل الدولة (الصندوق الاجتماعى) عن جزء من القرض فتكون مدة سداده أطول لخفض القيمة المطلوب سدادها. حتى لا يضطر المستثمر إلى تصفية مشروعه أو جزء منه.
- طول فترة الانتظار فى الحصول على القرض	يجب الاهتمام أكثر بهذا المجال وتوفير مبالغ أكثر له وخصوصا أن قيمة القرض غالبا 15 ألف جنيه ويُعد ذلك مبلغا صغيرا جدا فى ظل تكلفة المشروعات الأخرى.
- ضعف القدرة التمويلية للمستثمرين يؤدى لسرعة البيع وما يترتب علية من ضياع فرص تحقيق أرباح أفضل	ويقترح لذلك أن تكون هناك فترة سماح لسداد القسط تتراوح ما بين شهر – شهرين من بعد حلول ميعاد سداد القسط.
- انخفاض مستوى المتابعة والمراقبة للمشروع	ضرورة المتابعة الدائمة من البنك والصندوق على المشروع لإنقاذ المشروعات قبل وصولها مراحل التعثر، والاستخدام المفيد للقرض